

اقتصاد

فوق الطاولة

لعبة الغاز والدم في نهاياتها!

علي هاشم

لا يستوي فهم التوتر الخليجي وفق الملن من رناعه في «دم الإرهاب» الذي لطالما شكّل نرة تاج مشيخاته ووظيفتها. أزمة دول الخليج، التي لم تكن لتتخذ خلافاً ذاتياً بهذا الحجم دون إدارة خارجية، وربما أظهرت قمة جبل الجليد لافتراق مصلحي محتمل بين أجنحة الدولة الأمريكية العميقة على ضفتي الأطلسي رسخته مشهيدة الهزيمة في احتلال سورية، أو بعضها.

في مدينة «رأس لفغان» القطرية، يحفظ شركاء الإمارة بصناديق أسرارهم، وعلى أرصفة مينائها يصطف أسطول نقل الغاز ومشتات تسليح الأضخم عالمياً، وفي غرفها المظلمة بنيت شركات كارتيلات النفط والغاز، وعبر أنابيبها مرت شبكات تمويل الإرهاب ورشا رؤساء ومرشحي على مدى العقدين الماضيين، ومن هناك إلى أوروبا، تمتد شبكة مصالح معقدة ترتبط بصانع التسليح العكسية في مرسلها الفرنسية وويلي البريطانية دافقة عشرات ملايين الأمتار الكعبية من الغاز يومياً. رأس لفغان، هذه المدينة الأسطورية، كان لها أن تؤسس يوماً محاصرة الدور الروسي في أوروبا، هدف أميركا المصري.

التنافسية الساحقة للغاز الروسي المتدفق إلى أوروبا عبر أنابيب البليطش شمالاً، وأخرى محتملة عبر الأسود جنوباً، دفعت لعبة رأس لفغان إلى حواف نهايتها لتسوق أمامها تصدعاً في الدور الوطني لمصادر الطاقة الخليجية، زاد طينها بله، الحضور المباشر لروسيا في منع تحويل الجغرافيا السورية بدلاً موضعياً يستضيف أنابيب الغاز الخليجي المتدفق شمالاً لمحاصرة في سوق الطاقة الأوروبية، منذ ٢٠١٤، ومع تحول ميزان الانتصارات لمصلحة سورية وحلفائها، ربما انقلبت اللعبة الطاوقية العالمية الجديدة، بعد بدء تفكك قديمها. في كانون الأول الماضي، أبرمت روسيا وقطر صفقة «روس نفط» التي اشترت الأخيرة بموجبها نحو ٢٠ بالمئة من أسهمها. إتمام الصفقة قد يؤسس لدور محتمل للشركة في إدارة مقر إقليم لشبكات الطاقة على الأراضي السورية، وهو يشير إلى تبدل في مزاج أحد الأجنحة الأميركية وقبوله بدور الشريك لروسيا حيالها كمبر للغاز القطري أولاً، وكمكنكم لكميات فائقة منه ثانياً، شجعه على ذلك، تبدل المعطيات الإستراتيجية التي استولدها الصمود السوري، كل ذلك، في مقابل جناح آخر كان يعتقد حتى أمس الأول، بأن الفرصة ما زالت متاحة للاستحواد على كعكة سورية كاملة.

بعد وصوله وحلفائه إلى الحدود العراقية قبل يومين، طوى الجيش ما تبقى من أحلام «سورية المفيدة» التي جهد بعض الغرب في ترويجها كيما يحتفظ بممر بري شرقها لطعن الغاز الروسي في ظهره الأوروبي، ومنذ اليوم، من يدري، فوفق رؤى مصلحية، قد يقبض لأنابيب الغاز أن تمتد من حقل «القية القطري» /فارس الإيراني» المشترك، صفاحة «السيل التركي» المرتقب تمهيداً لاجتياح أوروبا طاوقياً، لكن هذه

المره، برعاية روسية أساسية؟

إن كان ما سبق من مشروعية عملائية، فلن يطول الأمر حتى نرى حقل «القية» /فارس» وقد استبدل الجغرافيا السعودية بالعراقية لتزوير أنابيبه عبر سورية فتركيا وأوروبا، الأهم من كل ذلك، أن انفتاح فومته سيلفك صندوق «باندورا» المذهبي الذي استخدمه الغرب لتجيش بياق الدهماء في لعبة

مصالحه: «توار» وإرهايين.

مصر، التي تبدو نشازاً في لعبة البيت الوهابي الداخلي، لربما تقودها «ظاهريا» نزعة انتقامية من قطر بعدما أقر التحكيم الدولي مؤخراً تدفيعها بملياري دولار لشركات إسرائيلية «متضررة» جراء تورط تنظيم «حماس» في تفجير أنابيب غازها إلى «إسرائيل»، وتوقعها نهائياً عن الضخ في ٢٠١٢.

إلا أن مصر تطالع أبعاد ترقب من خلالها فرصة التحول إلى مركز إقليمي منافس للغاز عبر تسهيل فواض حقلي تamar وليفيغان الإسرائيليين، وأفروبيت القبرصي في مصنعي «إدكو» ومصيرين وإسرائيليين منذ ٣ سنوات، وبرعاية الحكومتين، لتزويره ضمن معادلة الطاقة في المنطقة بالاستفادة من قربها من الأسواق الأوروبية.

إلا أن تطالعات مصرية كهذه تنطوي على مخاطر سياسية ما لم تكن حطية بالموافقة المسبقة عليه، ليس لتصادم مع روسيا فحسب، وإنما لتعارضه مع مصالح أخرى في أجنحة الغرب.

د. عماد الصابوني

حالات الأزمات الاقتصادية، كما هو حال سورية اليوم.

وقد كانت سورية من الدول التي انتجت سياسة اقتصادية متوازنة خلال السنوات الماضية، تقوم على المحافظة على دور الدولة في الإشراف والرقابة، وضمان تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين، مع السماح للقطاع الخاص بالعمل في تقديم الخدمات في قطاعات عديدة، تضمن جذب الاستثمارات، والإسهام في بناء الاقتصاد الوطني.

وإلى جانب هذه المقاربات التقليدية، ثمة مقاربة ثالثة تقوم على «الشراكة» بين القطاع العام والخاص في إنشاء البنى التحتية وتقديم الخدمات. والشراكة هنا لا تعني أن يكون القطاع الخاص مجرد مورد للقطاع العام، بل تعني القيام بنشاط مشترك يتضمن تحمل القطاع الخاص مخاطر جوهرية في التمويل والإدارة والتشغيل، مع السماح له باستعادة عوائد استثماراته وتحقيق قدر معقول من الربح. ويجري عموماً تحويل ملكية البنى التحتية المنشأة بموجب مشروعات الشراكة إلى الدولة عند

التشاركية بين القطاعين العام والخاص

انتهاء مدة المشروع.

علاقة تشاركية تأخذ إذاً شكل علاقة تعاقدية بين جهة عامة وشريك من القطاع الخاص، يقوم بموجبه الشريك الخاص بالاستثمار في تصميم أو تنفيذ أو تطوير أو إدارة أو تشغيل مرفق عام أو مشروع لدى الجهة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تقديم خدمة تتوخى الصلحة العامة.

يهدف مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص عموماً إلى نظم إجراءات التعاقد لتحقيق أشكال هذه الشراكة، منضمناً نطاق التطبيق، والإطار التنظيمي، وإجراءات طرح وإحالة وإبرام عقود الشراكة، ومضمون هذه العقود، وآليات مشاركة الجهات العامة في مشروعات الشراكة. ولم يعالج مشروع القانون مباشرة أصفاء عقود الشراكة، بل ترك قضايا تفصيل كل ذلك إلى اللوائح التنفيذية والتنظيمية، التي تضع الأحكام المتعلقة بكل صنف، والأحكام المتعلقة بتقديم الخدمات، وتلك المتعلقة ببناء مرافق أو منشآت، أو بنى تحتية جديدة، وحالات إعادتها إلى الدولة.

موازنة إلكترونية

أتمتة الإنفاق الحكومي يتيح لمحاسبي الإدارة تحضير ومناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة عن طريق حساب خاص وزير المالية: المشروع يضمن الشفافية والمساءلة



كشف وزير المالية مأمون حمدان أن الهدف الأساسي لمشروع أتمتة عمليات الإنفاق في القطاع الإداري الحكومي هو إدارة الإنفاق الحكومي من خلال نظام برمجي متكامل يغطي الوظائف والأعمال والمهام كافة التي يقوم بها قطاع الإنفاق وذلك وفق إستراتيجية واضحة تضمن الشفافية والمساءلة والتأكد من أن الاعتمادات المالية تصرف في الأوجه المخصصة لها، يضاف إلى ذلك التخلص من استخدام الملفات الورقية وتوفير الجهد والوقت للوصول إلى نتائج تفيد وتدعم متخذي القرار بشكل علمي ومدروس ومبني على أسس سليمة، لا تدع مجالاً للشك.

كما وجه حمدان أسس خلال حضوره العرض التقديمي للشركة التي رسا عليها عرض القيام بالعمليات البرمجية، بضرورة الإسراع بإنجاز عملهم لما لذلك من أثر إيجابي على أداء وزارة المالية وعلى الدولة بشكل عام وطلب من معاوني الوزير والمستشارين ومديري الوزارة المعنيين ورؤساء الأقسام والعاملين في مديريات الموازنة والدين العام والخزينة والمؤسسات، إضافة إلى المهندسين والفنيين المختصين في الوزارة، تقديم كل ما لديهم من اقتراحات وخبرات لإنجاح هذا المشروع.

ويشمل مشروع النظام البرمجي المذكور وبشكل أساسي وسد ونواتر مديريات الإنفاق المئات وهي مديرية الموازنة العامة، مديرية الخزينة المركزية

وأقسام ونواتر وشعب الخزينة في مديريات المالية ووزارة المالية وهيئة التخطيط ومن ثم مناقشتها إلكترونياً مع الدوائر المعنية في وزارة المالية واعتمادها وتثبيت أرقام ومبالغ الاعتمادات التي يتم الإنفاق عليها من دون الحاجة لمراجعة الوزارة، كما يمكن استكمال المناقشة إلكترونياً لأي دائرة من دوائر الموازنة في الوزارة واعتماد الموازونات بشكل نهائي.

كما أن مشروع البرنامج سيتيح لمحاسبي الإدارة وسيضمن نظام المعلومات الجديد من القيام بعمليات التأدية والاستيفاء الإلكتروني من خلال مراكز خدمة الجمهور الموزعة في أنحاء القطر بعد أن يتم الإنفاق

بإقسام ونواتر وشعب الخزينة في مديريات المالية ووزارة المالية وهيئة التخطيط ومن ثم مناقشتها إلكترونياً مع الدوائر المعنية في وزارة المالية واعتمادها وتثبيت أرقام ومبالغ الاعتمادات التي يتم الإنفاق عليها من دون الحاجة لمراجعة الوزارة، كما يمكن استكمال المناقشة إلكترونياً لأي دائرة من دوائر الموازنة في الوزارة واعتماد الموازونات بشكل نهائي.

كما أن مشروع البرنامج سيتيح لمحاسبي الإدارة وسيضمن نظام المعلومات الجديد من القيام بعمليات التأدية والاستيفاء الإلكتروني من خلال مراكز خدمة الجمهور الموزعة في أنحاء القطر بعد أن يتم الإنفاق

الجمارك تخالف مواد أولية مستوردة معدة للتصنيع معفية من دالة المنشأ

صالح حميدي

ولفت الأسعد كذلك إلى أن الأمانات الجمركية وفي حال لم ترد دالة المنشأ على مثل هذه البضائع تنتجت عليها من خلال الوثائق مثل شهادات المنشأ المصقفة من الجهات المعنية ونقل أيضاً وبحسب تعليمات الجمارك بهذا الخصوص بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة المواد اللازمة للصناعة في حال كانت دالة المنشأ غير كافية تأخذ بما ورد على الأغلفة الخارجية وليس على كل مفردة من هذه المواد والتصدير.

ويبين مدير الإدارة العامة للجمارك فواز الأسعد في تصريح له «الوطن»، أن مثل هذه البضائع لا يجب أن تتعرض للمخالفة بشكل عام ولدى الجمارك إجراءات محددة وصلاحيات معينة للتعامل مع المواد الأولية المستوردة منشراً في الوقت ذاته إلى وجود تعليمات صدرت عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للعام ٢٠٠٦ بخصوص البضائع المستوردة وما هو معفي منها وما هو غير معفي من التصريح عن دالة المنشأ والاهم كان هو البضائع المعفاة

وقال بضرورة أن تكون دالة المنشأ في الإطار العام واضحة وقاطعة وغير قابلة للإزالة وخاصة للبضائع ذات المنشأ العربي، وأضاف إن هناك بضائع مستعانة من التصريح عن دالة المنشأ مثل البضائع الواردة على شكل عصائب أو دوكة أو على شكل مواد سائلة في براميل أو صهاريج كبيرة مثل رطلات الحديد والأخشاب وغيرها فهي تأتي محزومة مزودة ببلاك يوضح على منشأ هذه البضائع.

«الأقطان» تسوّغ: انخفاض الإنتاج سببه قدم الآلات وعدم تأمين المواد الأولية!

هنا غانم

٢٠١٧/٣/٣١ و ١,٣٦٨ مليون ل.س. أي بنسبة تنفيذ ١١ بالمئة وتتابع المؤسسة عمليات إعادة التأهيل والصيانة لمواقع ومنشآت المؤسسة في مدينة حلب وذلك وفق الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الخطة الإيعافية لعام ٢٠١٧ وأشار الكتاب إلى أن لدى المؤسسة مخزوناً تصل قيمته إلى ١,٧١١ مليار ليرة وذكر التقرير أن المؤسسة لديها صعوبات بحاجة إلى حلول تركزت حول ضرورة تأمين بعض المواد الأولية الأخرى إضافة إلى صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج الرئيسية في بعض الشركات مثل القطن والمواد الأولية الأخرى إضافة إلى عدم قدرة الشركات على تسويق منتجاتها لأسباب متعلقة بالنقل. والأهم عدم استمرارية توفر حوامل الطاقة من غاز وكهرباء ومازوت، إضافة إلى قدم الآلات والمعدات وانتهاء العمر الفني الإنتاجي لأغلبها ما أدى إلى انخفاض معدل الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة وزيادة في استهلاك المواد الأولية بنسب تفوق المعايير الدولية ما أدى إلى انخفاض الربحية الاقتصادية كل ذلك ساهم في انخفاض الكميات المصدرة من المنتجات بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة.

وجهدت المؤسسة العامة لحلب وتسويق الأقطان كتاباً إلى وزارة الصناعة أكدت فيه أنها قامت باستلام كامل الأقطان المحبوبة من قطاعين خلال موسم ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغة ١,٥٣٩ طن قطن محسوب. وبين الكتاب والخاص من حيث الكمية ٤,٦٧٧ أطنان علماً أن الخطة ٨٢,٥ مليون كغمة سورية على حين لم تحقق ليرة رقم في المبيعات الخارجية ومبيعات البذور لشركات القطاع العام كغمة ٤٨٤ طناً. وذكر الكتاب أن اعتمادات الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٧ قد بلغت مبلغاً وقدره ١٢,٩٠٠ مليون ل.س. يتم صرف معظم مبلغ العدد والأدوات والآلات والمعدات ضمن مشروع الاستبدال والتجديد والبالغ ١٢ مليوناً خلال فترة الصيانة التي تمتد من الشهر الخامس حتى الشهر الثامن وقد كان المبلغ المصروف للغاية

وزير الاتصالات والتقانة: إنهاء التجهيزات لإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني

قصي المحمد

أعلن وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير أنه قريباً سيكون هناك خدمات إلكترونية جديدة تعمل الوزارة حالياً على وضع برامج لأطلاقها وتفعيلها.

وخلال حضوره يوم أمس فعاليات إطلاق خدمات جديدة لمحرك البحث شمرا أكد الظفير أنه سيتم العمل الآن على إنهاء التجهيزات لإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني التي باتت حاجة ماسة لتعمل عليها الوزارة اليوم، إضافة إلى العمل على إطلاق خدمات الإنترنت «الجيل الرابع» وبين الظفير أن ذلك جاء نتيجة التبادل الكبير لحجم البيانات على الشبكة العنكبوتية، لافتاً إلى ضرورة التعاون بشكل تكاملي بين الوزارة والشركة السورية للاتصالات والشركات الخاصة العاملة في سورية إضافة إلى مشغلي الخليوي المحليين.

وفي السياق، أشار الوزير إلى أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتزامن مع الرؤية المستقبلية للاقتراح من فكرة التصنيع الإلكتروني القريبة جداً والتي تعتبر عموداً أساسياً لعمل الحكومة الإلكترونية وتطبيق فكرة التجارة الإلكترونية.



و في تصريح له «الوطن»، قالت مدير عام الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة فادي سليمان: يتم حالياً العمل مع مصرف سورية المركزي والشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية من أجل إطلاق مشروع الدفع الإلكتروني قريباً. لافتة إلى أن الدفع يتم من خلال التنسيق الكامل مع مصرف سورية المركزي باعتباره الجهة الناطقة للعمل المصرفي في سورية. أما بالنسبة للخدمات التي يمكن أن يوفرها المشروع فأشارت سليمان إلى أن ذلك يوفر راحة كبيرة للمواطن، كما تسهم في تحقيق نمو في القطاع التجاري ودعم الاقتصاد الوطني، كما لها دور كبير في التسريع لعمل أدوات حصول المبالغ المالية مقابل الخدمات المقدمة.

وعن أجور الخدمات، بينت سليمان لـ«الوطن» أن ذلك متباين، هناك